http://www.almadapaper.com - E-mamil: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1481) السنة السادسة -الثلاثاء (14) نيسان 2009

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

قضية دارفور.. بين(جزمة) البشير والمحكمة الجنائية الدولية

حسن شعبان

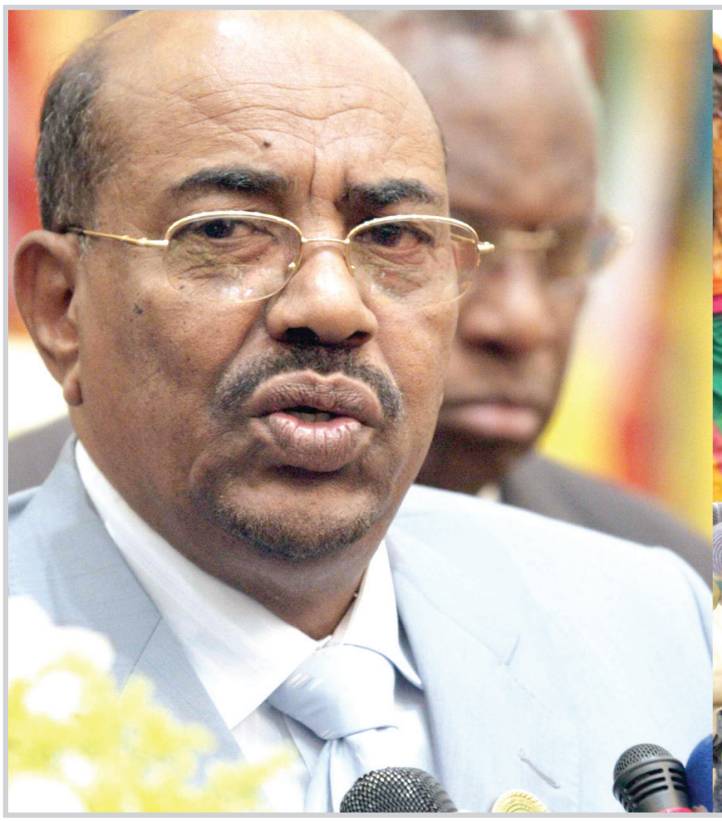

بهدف استكمال الرؤية حول قضية دارفور لابد لنا من ان نوضح بعض الأمور فيما يخص نطاق واختصاصات وصلاحيات المحكمة الجنائية الدولية التي تنظر في قضية دارفور واصدرت قرارها بأعتبار البشير رئيس جمهورية السودان متهماً فيها خاصة ان العديد من المثقفين العرب حتى القانونيين ووزراء وقادة مسؤولين وقمم عربية وافريقية واسلامية تعرضت للمحكمة الجنائية بشيء مع الاسف من عدم الفهم بالجانب القانوني او بشيء من الازدراء بالعدالة الدولية ليؤكد ان العقول العربية والاسلامية والافريقية مازالت منشدة الى الماضي ولم تفهم متطلبات القرن الحادي والعشرين الذي لم تعد الشرعة الدولية لحقوق الانسان ولا القانون الدولي الانساني مجرد نصوص غير ملزمة يطغي عليها الجانب الاخلاقي وان بامكان الدولة الاقرار بها او تجاهلها وجراء هذه الأخلاقيات في التعامل مع هذه النصوص حدثت العديد من الانتهاكات الفظة والجسيمة وجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية وجرائم العدوان التي يندى لها جبين البشرية وظل(القادة!) في مأمن من قصاص العدالة البشرية بحجة السيادة الوطنية ورموز السيادة التي يمثلها القادة والرؤساء!!

وراح هؤلاء تحت هذه الحجة المتخلفة يمعنون قتلا وتعذيبا وتشريدا بحق مواطنيهم لا لذنب اقترفوه وانما فقط لانهم طالبوا بحقوقهم ولم يتردد بعض هؤلاء الرؤساء في ان يقول بانهم(ولاة الامر!) وخلفاء الله في ارضه! وصدق مريدوهم وانصاف المثقفين بهذه الفرية الفاضحة وراحوا يطلبون لها والحقيقة ان بينهم وبين الله ما صنع الحداد.

في اتفاقية روما ١٩٨٨ وعلى هامش مؤتمر الدبلوماسيين الذي عقدته الامم المتحدة في ايطاليا صوت غالبية المندوبين الى هذه الاتفاقية التي دونت لاول مرة ولادة المحكمة الجنائية الدولية الدائمية لتتولى امر انتهاكات حقوق الانسان المختلفة وخاصة ذات الصفة الجماعية والابادات وشعر الطغاة ومرتكبو الجرائم ضد الانسانية بانٍ الأرض بدات تموج تحت اقدامهم وان زلزالاً من نوعٍ جديد اوجدته البشرية بعد مخاض طال عقوداً من الزمن. بولادة المحكمة الجنائية الدولية بات للقانون الدولي ذراعا فولاذية تحميه وان نطاقها يشمل حكاما ومحكومين وليست هناك حصانة لامر في هذه المحكمة كائنا من كان!!

يمكن القول ان هذه الولادة التي ظلت زمنا طويلا عسيرة بسبب مواقف الدول منها لم تكن كاملة وانما اتت بصيغة فيها آليات دولية ملزمة التطبيق وبعد ان شهدت ارض لاهاي حقيقة هذه المحكمة جنبا الى جنب مع محكمة العدل الدولية بدأت انظار البشرية تتجه نحوها وبدأ معذبو الارض منذ مئات السنين ينضمون الى العدالة وقد تحققت ولو بعد حين.

صرح شامخ سطع ضيائه في سماء لاهاي وقد اسعدني الحظ وبدعوة كريمة من الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان ان اكون في حضرة هذا الحدث العالمي التاريخي فوجدنا فيه القانونية الوطنية والقانونية الدولية كلها في اروقتها شكلا ومضمونا وتمنيت ان يصل ضياؤها الى القضاء العراقي.

وعلى هذا الاساس دشن مجلس الامن الدولي عمل المحكمة وبالاجماع وبضمنها الولايات المتحدة الامريكية – وهي غير العضو في قانون المحكمة – باحالة قضية مجازر دارفور الى المحكمة ليتولى مدعيها التحقيقات الاولية التي اتصفت بالمهنية العالية بحثا عن الادلة والقرائن والشهود سنوات بموضوعية وبهدوء الى ان قرر احالة البشير وبعض المسؤولين السودانيين الى المحكمة.

بهذه الصفة تكون المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بقضية دارفور هي اقرب بالشكل والمحتوى الى محكمة يوغسلافيا ورواندا وغيرها من المحاكم الدولية وخارج النطاق القانوني لعمل المحكمة الجنائية الاعتيادية الذي يشمل الموقعين على قانون روما والداخلين في نطاق المحكمة وانما وفقا لاحد بنودها الذي يسمح لمجلس الامن لمقتضيات الامن والسلم الدوليين ووفق البند السابع من قانون الامم المتحدة كما سمح القانون نفسه لمجلس الامن لذات الاسباب تاجيل اجراءات المحكمة لمدة سنة قابلة للتجديد في قرار اخر دون الالغاء!

لهذا يصبح الحديث عن ضرورة دخول السودان في قانون المحكمة وان يكون عضوا فيها امر غير ذي معنى لان اليات قرار مجلس الامن هي التي تفصل وان عمل المحكمة لايتعدى النشاط المهني والقانوني للمحكمة هذه القضية – مع الاسف – لم يدركها عدد واسع سواء اكان ذلك بقصد او بدونه ولهذا ذهبوا في تصديهم للمحكمة والتهجم على العدالة الدولية دون اي مسوغ قانوني، وفي هذه الحالة سيخضع الجميع حكاما ومحكومين للمحاكمة ولانشك ولو للحظة واحدة ان العدالة ستطول الرئيس البشير وغيره لان العدالة الدولية ستكون امام المحكمة فإما ان تكون وإما ان لا تكون.

ويحاول البعض عبثا ان يربطوا قضية دارفور وقضية السيادة الوطنية والشرعية حتى دفع بأحد الرؤساء العرب ان يقول: علينا ان نضع الشرعية الدولية خلف الشرعية الوطنية.

والحديث عن هذه الترهات واضحة وهي محاولة ابعاد العدالة عن الرؤساء والقادة مهما ارتكبوا من فضائح وانتهاكات بحق مواطنيهم وان يتركوا وحدهم يمعنون في مجازرهم الدموية.

اذا كانوا حريصين فعلا على السيادة والمشروعية الوطنية فعليهم ان يحترموا دماء شعبهم وحقهم في التعبير والمشاركة في صنع القرارات الوطنية فهل يمكن ان يتمسك الرئيس بالسيادة وشعبه في دارفور يذبح ويهجر وتغتصب نساؤه بعشرات الالوف واذا كان الرئيس البشير كما يدعي ان آخرين هم المسؤولون عن هذه المجازر فعليه ان يمثل امام القضاء ويفضح الآخرين بما ارتكبوه ذلك لان المتهم بريء حتى تثبت ادانته وان حق الدفاع مقدس لا ان يستخدم لغة(الجزم) في الاعتداء على محكمة دولية لها من القانونية والعدالة والحيادية مالكل القضاء العربي مجتمعا.

بالمناسبة ومن المؤسف حقا ان قادة دول عربية واسلامية وقمة الدوحة العربية انتصروا للرئيس البشير وتركو العدل كله وهذا ما تميز به العقل العربي الرسمي طيلة سنوات ماضيه وظل مشدودا اليه ولم نسمع حتى ولو كلمة واحدة من دول ديمقراطية عربية وحتى عضو في قانون المحكمة تتحدث ولو من باب المجاملة ضرورة احترام العدالة واتباع الاجراءات القانونية التي تقتضيها الاصول.

واقول بمرارة والم ان المسؤولين العراقيين الجدد بصموا على هذه القرارات دون ان يتكلموا بكلمة حق واحدة بل اماطوا اللثام عن جرائم نظام قمعي واستبدادي فعل ما فعله لشعبه وقد تذرع بنفس ما يتذرعه حاكم العراق السابق.

قضية دارفور منذ سنوات والعالم يشهد تلك المجازر والابادات الجماعية دون ان يحرك الرئيس البشير ساكنا ويكلف نفسه ويأمر قضاءه بالتحقيق في هذه الجرائم البشعة وتحت صمت عربي وافريقي واسلامي سوى دعوات خجولة او لذر الرماد في العيون وتحركت هذه الاصوات فقط حينما تحرك المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

وتعالوا يا قادة الامة العربية والاسلامية والافريقية ايها الحريصون على السيادة الوطنية والتي وقعتم جميعا صكوك البراءة عن البشير هل هذه هي العدالة ؟ وهل نسيتم الآية الكريمة((واذا حكمتم بين الناس فاحكموا بالعدل)) ولماذا لذتم بالصمت حينما وقف البشير امام الرأي العام ليضع العدالة وقضاة المحكمة تحت جزمته؟! يبدو ان حرية التعبير في عالمنا العربي اتجهت نحو الاحذية والجزم وليس صورا وكلمات اللغة العربية الرائعة.

شيء واحد اقوله بملء فمي، العدالة ستأخذ طريقها الى الرئيس البشير ووزرائه وكل المتهمين في قضية دارفور عاجلاً ام آجلا وان غدا لناظره لقريب فلا يمكن ان تتوقف المحكمة عن العدالة ولايمكن ان يفر المتهمون منها.

ما بين مصر والسيد حسن نصر الله

وليد الحيدري

لماذا اعلن السيد حسن نصر الله ان المعتقل الرئيسي في مصر هو عضو في حزب الله وكان يقوم بمهمة لوجستية لمصلحة الشعب الفلسطيني في غزة؟ لا اظن ان السبب عائد الى رغبة السيد حسن بمجرد قول الحقيقة، ولا اظنه اراد التأكيد على صدقية حزب الله – تلك الصدقية التي اقرها له الاسرائيليون. السبب ان الامين العام لحزب الله اراد دفع علاقته المتوترة مع القيادة المصرية الى توضيح افقها الكامل من دون مواربة، بل واحراج هذه القيادة ما دامت قد قررت فتح النار على الحزب.

في اثناء حرب غزة انتقد حزب الله السلطات المصرية على المكشوف بسبب موقفها من غلق الحدود. والآن انتقلت هذه السلطات الى الرد على ما تعتقد انها تدخلات مباشرة من حزب الله على سيادتها الوطنية على نحو مباشر. في خطابه الاخير لم يكذب السيد حسن الخبر الذي طيرته السلطات المصرية، فبعد أن انكر ان يكون حزبه يعمل على زعزعة استقرار اي بلد عربي او اسلامي، اعترف بأن المجموعة التي قبضت عليها السلطات المصرية هدفها مساعدة الشعب في غزة ليس الا. يجري الاحراج هنا باستقراء بسيط : من لا يؤيد مساعدة الشعب في غزة الذي تعرض لهجمة صهيونية؟ اذا كان الغربيون ارسلوا مساعدتهم فما بال المصريين؟ أليست هذه خيانة؟

في قيادته للمعارضة اللبنانية اعتاد السيد حسن نصر الله ان يحرج قوى(الأكثرية) في موقفهم من سلاح المقاومة، أي السلاح الذي يحمله حزب الله. لقد اعتبر هذا السلاح خارج مرجعية الدولة اللبنانية، ولا يخضع لأي مساءلة سياسية من قبل الفرقاء الآخرين. إن استخدام الاسم الكبير للمقاومة الوطنية واحراج الدولة والقوى السياسية التي لها رأي آخر هو الجزء السيكولوجي من خطة لإبقاء السلاح بيد الحزب من دون مساءلة. ومن الواضح ان القوى اللبنانية الاخرى شعرت بالقلق من وجود سلاح طليق يخل بتوازن القوى الداخلي ويربك سلطة الدولة تحت اي مزاعم. في الشروط اللبنانية، حيث تسيطر الطائفية السياسية، كان توفر السلاح بكثرة قد هيأ الاجواء للحرب الأهلية التي استمرت ١٥ عاما، فكيف بسلاح كثيف معروف مصدره الخارجي تتحكم فيه قيادة سياسية تقود طائفة كاملة ومدعوم بأنظمة استخبارية لم تعد خافية على احد؟ لقد اثبتت مخاوف الاكثرية مشروعيتها بعد أن ورط حزب الله اللبنانيين بحرب مع اسرائيل كانت خسائرها فادحة بصرف النظر عن ادعاءاته، ليعود هذا السلاح ويرفع ضد اللبنانيين انفسهم في عملية اكتساح بيروت في آذار من العام الماضي. إن الاعلاء الرمزي للسلاح، بوصفه سلاحا للمقاومة، لا يغير من سلطته وتأثيره في المعارك الداخلية. إنه عرض للقوة، وحقل سياسي كامل يقوم بمهمة السيطرة على الارض والسكان ومن ثم الضغط والتهديد.

يمد حزب الله فكرة المقاومة وسلاحها غير الخاضع لاي شرط إلى دولة عربية كبرى مثل مصر، كما يمد ضغطه السيكولوجي بكامل تضميناته العربية والدينية المعدة للاحراج. إن هذا التطور يتوارى خلف تقديم مساعدة اخوية للشعب في غزة، الا انه، كما في الحالة اللبنانية، يصطدم بمعايير وضوابط خاصة بسيادة الآخرين على ارضهم يريد حزب الله ان يضربها عرض الحائط. انه تطور خطر لا يؤدي في النهاية الا الى الانشقاق والاساءة الى قضايا النضال المشترك ضد الاستعمار والصهيونية. قد يشكل هذا التطور ارضية لدعاية سياسية مثيرة الا انه سرعان ما يصبح ورطة للجميع. نشير هنا الى تصريح لاريجاني الأخير الذي فسر الموقف المصري بأنه نوع من التدخل في الانتخابات اللبنانية. انه تصريح أخرق بالطبع يكشف الافق الانشقاقي المتوفر في هذا التطور ويورط ايران اكثر ما هي متورطة فيه.

القلق النفسي والسياسي!

حسن حافظ

واضح ان جهات معادية كثيرة تتمنى استمرار نزف الدم القاني في العراق يصحبه الهدر الاقتصادي الشديد مع عدم تحقيق الامن والاستقرار على صعيد القطر، والعاصمة بغداد على وجه الخصوص،وذلك لإضعاف قدرة الوطن وإظهاره بمظهر العاجز بإخفاقه في تحقيق أي من الاهداف التي رسمتها الحكومة في العراق لتقرير مصيره وحياة أبنائه، في الوقت الذي كان قد عاناه الشعب من محرقة حروب ثلاثة وفي اوقات متقاربة لا تتجاوز الثلاثين عاما، بسبب من الحكم الدكتاتوري، بدلا من ان يعتمد الحاكم السابق على القوى الوطنية والديمقراطية بشتى أطيافها، إلا أنه آثر الاعتماد على أقاربه وخاصته من المرتزقة، الذين كانوا اول المستفيدين واخر المضحين ليفروا بجلدهم مع ماخف وزنه وغلا ثمنه!! حيث ينسب اليه قوله (لقد قمت بتجويع الاسود، وأشبعتُ الكلاب المسعورة!) اما البعض من الفضائيات العربية فهي الاخرى تقوم بقلب الحقائق رأسا على عقب، فاذا الجاني هو المجني عليه!! ولهذا فهم يقفون مع القاتل وضد الضحية، وعلى طول الخط!! وهم حين يتحدثون عن انقطاع التيار الكهربائي فهم يتحدثون عن النتيجة ولا يتحدثون عن الاسباب التي ادت الى هذه الحال..

اذن لابد من زرع(قنبلة موقوتة) تدعى(القلق السياسي) الذي من جملة أهدافه ومراميه الوصول بالشعب الى حالة من الاحباط واليأس لدى الناس، لئلا تمتدّ نيران التغيير الى أطرافهم فتحرقها! لهذا نجدهم يتمنون العودة الى النظام السابق بكل مآسيه وعنجهيته! فهو في قاموسهم(أرحم!) عند هؤلاء الذين أكلوا السحت الحرام على حساب الشعب العراقي المسكين من أقصى قرية في كردستان الى أبعد نقطة في الجنوب قرب الفاو.. فما هو هذا القلق السياسي الذي يريدون زرعه مثل(فايروس) خطير مختبئ إلا أنه ينتقل بسرية تامة،هنا وهناك، لا تحدّه حدود ولا تمنعه سدود فهو يسافر من مكان الى اخر!!

بعد كل هذه التوطئة يوصف (القلق) بأنه لعنة العصر الحالي فنحن جميعا موضوع له، فالحياة العصرية ترهقنا بقسوة وتضغط علينا بل تشدّ بخناقها على رقبتنا، إذ لا توجد هناك خطوط واضحة يمكن السير بمقتضاها او ان هناك اهدافا معينة يمكن تحقيقها بالتتابع للتخلص من ذلك الضغط الهائل... فعلى حين نجد ان العالم يشهد تكتلا اقتصاديا واجتماعيا وعسكريا، متمثلا في (العولمة!) لجعل العالم مجرد قرية صغيرة، تطوي تحت جناحيها الكارتيلات الاقتصادية والتجارة العالمية العملاقة، الذي تعرض هذه الايام إلى هزّات متتابعة! فانك تجد ان هناك من لا يستوعب هذا الموضوع بعد، فهم في وادٍ والعالم في واد آخر! كما ان المعاملٍ والمبتكرات مازالت تقذف بكل جديد بحيث لا تستطيع الدول النامية الا الركض خلفها بلهاث مسعور بغية اشباع تلك الحاجات المتغيرة المتطورة ابدا.. وفقا للقاعدة الاقتصادية التي تقول(كماليات الامس ضروريات اليوم!) ففي كل حين تلقي الابتكارات الينا بكل جديد! هذا وان اخطر ماتواجهه المجتمعات النامية، هو التحول الى مجتمع(استهلاكي!) هو والانتاج على طرفي نقيض!

هذا في نطاق الاقتصاد المتطور المتغير ابدا، اما في الشأن النفسي ففي العراق تجد ان مسببات القلق كثيرة، فمن قنابل ومتفجرات وتفخيخات هنا وهناك، وهاتف تهديد هنا وهناك، واغتيال عزيز عليك هنا وهناك، الى وريقات ملقاة في باحة الدار تطلب منك ان تترك دارك وتلمّ (غراضك) وترحل، مع خطف للبنات والاطفال وتطول أحيانا الكثير من الرجال مع طلب فدية مالية خيالية، وغلق للمحال والاسواق بصورة مبكرة جدا، مع انقطاع للتيار الكهربائي بصورة مستمرة ومتاعب في الوقود والبنزين والقائمة تطول، يقابلها ارتفاع في الاسعار بصورة شاقولية وهكذا نجد ان الانسان العراقي ينوء بالاعباء الثقيلة بل وغير قادر على حملها احيانا، فيعاني الحيرة والتردد وعدم القدرة على اتخاذ القرار حتى في بعض الامور البسيطة،(خذ مثلا اختيار رئيس للبرلمان!) يستغرق كل هذا الوقت في هذا العالم المتشابك والمعقد جدا الراكض خلف المادة والمصالح الشخصية، وعلى حساب المصلحة الوطنية العليا! لذا وبندرة متناهية فانك لن تجد بسهولة من لا يقلق!! فإذا ما عرفنا هذه الحقيقة، فإنه يتعين علينا ان نجعل من انفسنا أكثر قدرة على المواجهة والتحمل والقدرة على التكيّف مع الحياة اليومية! والان لا بُد لي من توجيه السؤال التالي : هل تستطيع ان تعطيني معاني للكلمات التالية (متاعب. مشاكل. فقدان سلام النفس والعقل معا.. عدم الراحة والاستقرار.. الشدّ والنرفزة!) إذا عرفت مدلولات هذه الكلمات، فانك تكون قد أجبت على السؤال : ماهو القلق ؟ الا ان الدكتور(جون اوف كندي) الاختصاصي في العلوم النفسية ومؤلف كتاب (القلق اسبابه وعلاجه) يجيبنا على ذلك السؤال بصورة أكثر وضوحا إذ يصف القلق بأنه(الشيء الذي يبدد العقل، بل ويدمره الامر الذي لا يمكن وصفه بالكلمات!)(ترجمة الكاتب عن الانكليزية) وهذا يعني ان هذا التعريف المبّسط يحتوي على صورة مصغرة، لكنها هائلة التدمير في داخل دماغ الانسان فهي كما يرى الكاتب(جون اوف كندي) انها تعمل بهذه الصورة(قلق، تبدّد، تآكل، نخر، تدمير، قلق) اي اننا نقع في دوامة دائرية مغلقة تبدأ حيث تنتهي، وتنتهي حيث تبدأ، بل انه يذكر لنا مثالا اخر إذ يتساءل : فهل راقبت يومًا الارجوحة وهي تتحرك الى الامام. الى الخلف. الى الامام. الى الخلف! فهكذا الارجوحة تعمل، وهذه الصورة هي الاقرب لتعريف القلق.. وهكذا يعمل الذهن، إذ تنطلق نغمة (نشاز) فما ان يخبرك صديق لك ان الشيء الفلاني قد إرتفع الى كذا! حتى تراجع ميزانيتك البائسة خصوصا إذا كنت موظفا او متقاعدا(فما أعطوه لك باليد اليمين،سرقه منك الآخرون باليد الشمال!) وعن طريق تداعي الافكار والمعاني ينصرف الذهن الى ما يسمونه بعلم الاقتصاد بالسلع او(الحاجات البديلة) كإستعمال المولدة التي هي الاخرى من سعر معين، وتتطلب منك ان تعد لها البنزين او الكاز، كبديل عن المولدة العامة التي يتحكم اصحابها لا بالتشغيل المزاجي فحسب، بل بالاسعار المتغيّرة على هواهم ايضا! الامر الذي يتطلب منك معالجة الجو الحار جدا وبصورة مبكرة، خصوصاً ان التمددّ الحراري الذي لم تعالجه الدول الكبرى بصورة فاعلة وجادّة حتى الآن(فما يحسّ بالنار إلا واطيها!) الامر الذي يأتي أكثر تعذرا وبؤساً ، فماذا تفعل وقد خرجت منك هذه(النغمة النشاز) الحادّة في الذهن حيث تحسّ انها تعكر مزاجك ثم تعقبها اخرى ثم نرفزة فإزعاج ثم قلق، فكرة تلد اخرى، وعلى طريقة احد الكتاب(حرباً تلدُ اخرى!) وهكذا يحصل التداخل! ثم يتأزّم الانسان نفسيا وانت الان جاهز للانفجار في اية لحظة وبدون جهاز توقيت او(ريموت كنترول) فما أنْ يسألك احدهم سؤالاً مُعيّنا حتى ولو كان أحب الناس إليك واقربهم منزلة عندك، فانه يكون قد حقق هذه الامنية عندك (طاق!) فتنفجر في وجهه دون ان يكون له ذنب في الحالة التي وصلت اليها .. أما الخسائر فهي متاعب ومشاكل اخرى مضافة إذا لم ينفجر أحد الشرايين عندك او يتصاعد الضغط لديك بمَديات كبيرة!

لذا فان المطلوب منا العمل على قطع تلك النغمة النشاز التي يجب ان لا تجد لها مكانا في ذهننا وذلك عن طريق خلق شعور مضاد الا وهو الشعور او الاحساس بالامن والسلام حتى ولو كان(موهوماً) مثله مثل(الانتبايتك) او المضاد الحيوي الذي يعمل على الحدّ من وجود الجراثيم في الجسم واكثر من ذلك فانه يعمل على القضاء عليها! وذلك عن طريق تمرين الذات بالاحساس بالسيادة والطمأنينة، لإن قوانا العاطفية تُستغل بطرق خاطئة، ضاغطة نفسها بإتجاه المتاعب فبدلا من كنسها عن أذهاننا وإلقائها في النفايات، وهذا لا يتم الا اذا كنا نملك يقينا راسخا بقدرتنا على التحمّل، قاطعينَ بذلك جميع قنوات الاتصال النشاز القادمة إلينا..فلا تنزعج ياأخي إذا ارتفعت أجور النقل خصوصا بين المحافظات، بحجة اسعار البنزين، لان ارتفاعها يحرك جميع السلع الاخرى مهما كان نوعها، إضافة الى ارتفاع الخضراوات والفاكهة هي الاخرى التي تتكئ على موضوعة إرتفاع أسعار النقل، ولا تنزعج مطلقا إذا طالبك سائق التأكسي بإجرة خيالية.. إدفع وانت المنون.. وليكن شعارك ولو مؤقتا: لا أرى.. لا أسمع.. لا أتكلم...!! فبتلك الشعارات(وحدها) تنجو من القلق العصري المدمر مضافا إليه القلق الامني الذي يبدو انه صار أبعد تحقيقاً لدينا من ذبح البقرة عند الهندوس!!

مناهج التعليم في العراق ونظرة واقعية للمشهد الاكاديمي

نجاح العلي

في ظل ثورة المعلومات التي يعيشها العالم في عصر اطلق عليه عصر المعلومات، من غير المقبول وغير المنطقي ان تظل المناهج التعليمية المتبعة في العراق بجميع مفاصل العملية التربوية ابتداء من الابتدائية وانتهاء بالدراسة الاكاديمية في الجامعات والمعاهد العلمية، جامدة وغير متطورة معتمدة في الاجابة على اسلوب التلقين في منهاج وضع منذ عشرات السنين وما زال دون تطوير باستثناء طباعته الحديثة مع بقاء المضمون نفسه.

من الممكن ان بعض المناهج قد تكون مفيدة وذات اثر كبير في العملية التربوية عند زمن وضعها وفي وقت معين وفي فترة محددة لكن لا بد من ان تتعرض هذه المناهج بين فينة واخرى الى التعديل والتغيير بما يواكب روح العصر الذي نمر به، في ظل الانفجار المعرفي والمعلوماتي والتقني وظهور مصطلحات جديدة مثل الانترنت والحكومة الالكترونية والتبادل المعرفي والالكتروني والاستنساخ البشري والتقني وغيرها الكثير من المفردات التي دخلت الى قاموس الحياة العلمية والعملية.

فأصبح لزاماً على المؤسسات التربوية في ظل «تقادم المعلومات» ان تضع في اولى اهدافها مسألة الاهتمام بالثورة المعلوماتية والاسترشاد بها في اجراء تعديل وتغيير مناهج التعليم وتحديثه باستمرار بالاعتماد على الخبراء والكفاءات العراقية والاجنبية من خلال التبادل المعرفي والاطلاع على مناهج التعليم العربية والاجنبية والاستئناس بتلك التجارب والحذو حذوها مع الاخذ بنظر الاعتبار خصوصية المجتمع العراقي.

ومن الضروري هنا تطوير عناصر العملية التربوية المتمثلة في فلسفتها واهدافها التربوية والمناهج الدراسية وطرقها ووسائلها من خلال صياغة جديدة ونظرة جديدة للفلسفة والاهداف والمناهج وطرق التعليم والمستلزمات التربوية، وان تعمل المؤسسات التربوية على توظيف الثروة والثورة المعلوماتية في خدمة الفرد والمجتمع، وان تعمل ايضا على خلق فروع وتخصصات سيما في مؤسسات التعليم العالي ومراكزه البحثية تعبر عن هذه الاتجاه وتصب في خدمته وان تجعل من النظام التعليمي التربوي نظاما مرنا ومتنوع المسارات والاختصاصات يقبل التغيير والتجديد والتحديث يرتبط ارتباطا وثيقا وفعالا مع حاجة السوق المحلية ومتطلبات عملية التنمية وحاجات المجتمع.

ان الخطوة الاولى في مسار عملية تغيير المناهج وتطويرها وهي عملية مهمة وخطرة بحاجة الى دراسة دقيقة وموضوعية من قبل خبراء متخصصين لهم باع طويل في هذا المجال، تتمثل بادخال التكنولوجيا الحديثة الى العملية التربوية وبشكل واسع وبخاصة في المرحلة الابتدائية باستخدام مستلزمات التربية الحديثة والمتطورة التي تساعد الطالب على التعرف على الاجهزة والبرامج الحديثة وبخاصة حقل الكومبيوترات والتعامل معها باسلوب تربوي نافع، وليس للتسلية واللهو وقضاء وقت الفراغ وذلك بالاستفادة منها بالتزود بالمعلومات والأفكار في بعض المواد مثل الكتابة والقراءة والرياضيات ما يساعد على سهولة ادراكه للمادة وترسيخها في ذهنه، على ان يستمر هذا الامر مع المرحلة المتوسطة والاعدادية حيث يتعلم الطالب معالجة النصوص وبعض البرامجيات والرسم وبرمجة بسيطة تمكنه من تعلم مهارات ابداعية تثير مخيلته وابداعاته الذاتية الكامنة والتي بحاجة الى تحفيز وتشجيع من قبل القائمين على هذه المختبرات، واقصد بهم هنا المعلمين والمدرسين الذين يفترض بهم ان يكونوا على قدر المسؤولية والامانة المعلقة باعناقهم بخلق جيل واع ومثقف ومتعلم متحصن بجميع الوسائل التقنية والعلمية تؤهله للدخول الى سوق العمل بقوة معتمدا على كفاءته ومعلوماته التي استقاها من مرحلة الدراسة، لا ان يأتي مادة خام.كما يحصل مع الأسف الشديد مع معظم الخريجين الاكاديميين الجدد. الى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وهناك يتم ادخاله لدورات تأهيلية وتطويرية لكي يتمكن ان يساير متطلبات العمل الوظيفي.

اتطرق الى هذا الموضوع الخطير والحيوي لانني احد ضحايا المناهج التعليمية العقيمة والجامدة وقد خضت في فترة الدراسة الجامعية نقاشات وجدالات كثيرة مع اساتذتي بشأن المنهج المقرر، وتلمست لدى البعض منهم عدم قناعته في المنهج المقرر، لكننا في جدالاتنا العقيمة هذه، عادة ما نصل الى طريق مسدود وهو ان هذا هو ما مقرر في خطة الجامعة ولا يجوز للطالب او الاستاذ تغيير المنهج الا بعد عدة اجراءات ادارية روتينية وبنسبة مئوية محددة ووفق ضوابط وتعليمات لا حصر لها لذلك يبقى الحال على ما هو عليه دون ان يكون هناك بصيص امل في تغيير المناهج في الأفق. فعلى سبيل المثال في مادة الحاسوب(الكومبيوتر) والتي تدرس في اغلب الجامعات العراقية ما يحصل عليه الطالب من معلومات خلال اربع سنوات، من الممكن ان يحصل على نفس القدر من المعلومات او اكثر وبالاعتماد على مناهج سلسلة وحديثة في دورة مبسطة في احد معاهد التعليم الاهلية او الحكومية التي لا تستغرق سوى اسبوعين و،ينطبق الحال على دورات تعلم اللغة الانكليزية.

لذلك فمن الضروري على القائمين على المؤسسات التربوية سواء في وزارة التربية او التعليم العالي او وزارة العلوم والتكنولوجيا والمؤسسات الاخرى ذات الصلة، الخروج من هذه العزلة الخانقة التي تعانيها مناهجنا التعليمية الموضوعة على شكل محاضرات وكتب اكل الدهر عليها وشرب، والا فان تداعياتها المبكرة ستعرض التعليم في العراق الى أزمة حقيقية والتي من المؤكد حسب الخبراء والمفكرين ان تدفع به الى الفشل في تحقيق اهدافه الوطنية الكبرى في عملية التنمية وفي زيادة الفجوة الحضارية والعلمية بينه وبين العالم.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com